

يوسف بن حمد البلوشي | *Yousuf Bin Hamad Al Balushi

تحديات الرؤية المستقبلية "عمان 2020" وآفاقها قراءة تحليلية**

Challenges and Prospects of the Future Vision Oman 2020 An Analytical Reading

ملخص: تتضمن هذه الورقة عرضًا وتحليلًا نوعيًا للرؤية المستقبلية "عمان 2020"، والدروس المستفادة من النجاحات التي تحققت وأوجه القصور التي شابت التنفيذ؛ وذلك لصياغة رؤية جديدة تتلاءم مع المعطيات المحلية والعالمية التي استجذت، وتلك التي يحتمل حدوثها خلال الحقبة المقبلة؛ ونستشهد في ذلك بما سبق من بحوث ودراسات في أدبيات الموضوع. وقد اقتضت طبيعة المسألة المدروسة أن تُقسَّم الورقة إلى جزأين رئيسيين؛ يرصد الأول الأهداف المحددة للرؤية وبيان مدى النجاح في تحقيقها، في حين يتناول الجزء الثاني الدروس المستفادة من جوانب الإخفاق حتى يمكن صياغة رؤية تتلاءم مع المعطيات المحلية والعالمية الجديدة.

كلمات مفتاحية: الرؤية المستقبلية، التخطيط، عمان 2020، التنمية الاقتصادية، النفط، ما بعد النفط.

Abstract: This paper includes a review and qualitative analysis of the future vision Oman 2020, and the lessons to be learned from the successes achieved and the shortcomings in implementation. This is in order to formulate a new vision appropriate to local and global developments that have occurred and future events in the coming period, citing previous research and studies in the relevant literature. The paper is divided into two main parts: the first looks at the goals set for the vision and the level of success in meeting them; the second deals with the lessons learnt from aspects of failure to enable the formulation of a new vision that conforms with the new local and global facts.

Keywords: Future Vision, Planning, Oman 2020, Economic Development, Post-Oil.

* باحث عماني في الاقتصاد، البنك المركزي العماني ووزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للتخطيط بسلطنة عمان.
Omani Economics Researcher at the Omani Central Bank, and the Omani Ministry of Economy and Supreme Council for Planning.

** لا تعبر الآراء الواردة بهذه الورقة بالضرورة عن وجهة نظر رسمية.

مقدمة

لم يعد تقدم الأمم ونهضتها يخضعان للتطور التلقائي بحسب الأوضاع، بل أصبحا يعتمدان على رؤية مستقبلية واضحة المعالم، والتخطيط السليم لحشد الموارد المادية والبشرية الوطنية، وتوجيهها نحو أفضل استخداماتها؛ خدمة لأهداف التنمية الشاملة والمستدامة في المدى الطويل. وعلى الرغم من أن سلطنة عمان كانت أول دولة خليجية تتبنى رؤية مستقبلية طويلة المدى "عمان 2020" وذلك منذ عام 1995، وساعدت هذه الرؤية في تحقيق إنجازات ملحوظة على مختلف الأصعدة، تتمثل بمعدل النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً، وما ترتب عليه من تحسينات ملموسة في مستويات المعيشة في سلطنة عمان، فإن الدورة الاقتصادية المحلية ظلت معتمدة على إيرادات النفط والغاز، بوصفها مولدات رئيسة للدخل والطلب المحليين. وفي المقابل، اعتمدت السلطنة على الواردات والعمالة الوافدة في تلبية الاحتياجات المحلية؛ ما أدى إلى بقاء الدورة الاقتصادية المحلية هشة وعرضة لتقلبات أسعار النفط. ومن جانب آخر، استمر الاهتمام بتنمية النشاطات النفطية على حساب تنمية النشاطات غير النفطية للقطاع الخاص الذي ظل معتمداً على الدعم الحكومي، والنزعة الاحتكارية، والعمالة الوافدة، والتجارة المستترة؛ الأمر الذي يستوجب بالضرورة إحداث تحول إستراتيجي من نموذج نمو وتنمية تقليدي يعتمد على الحكومة بصفة رئيسة إلى نموذج تتعدد فيه قاطرات النمو، وبصفة خاصة القطاع الخاص؛ وما يستلزمه ذلك بالضرورة من إجراء تغييرات جذرية في أسلوب إدارة القضايا المحورية ومعالجتها التي قد تعرقل تحقيق هذا التحول.

أولاً. مسيرة الاقتصاد العماني من مجتمع الكفاف إلى مجتمع الوفرة والنماء

بدأ التطور الاقتصادي لسلطنة عمان منذ عام 1970، بعد فترة طويلة من العزلة والركود الاقتصادي. فقبل ذلك، كان الاقتصاد العماني كغيره من اقتصادات المنطقة يعاني الحرمان والتخلف، وكان قطاع الزراعة والأسماك المصدر الرئيس لتكوين إجمالي الناتج المحلي، وكانت الغالبية العظمى من السكان تستمد أرزاقها من هذا القطاع. وبعد اكتشاف النفط وبدء تصديره بكميات تجارية عام 1967، أصبح هذا المورد الطبيعي يمثل أهم الدعائم التي يركز عليها الاقتصاد. وعلى الرغم مما شهدته القطاعات الاقتصادية غير النفطية من نمو كبير نسبياً في السنوات الماضية، فإن النفط ما زال المحرك الأساسي لعجلة التنمية، كونه يمثل الجزء الرئيس من القاعدة الإنتاجية للاقتصاد العماني⁽¹⁾.

1 Minister of National Economy, *Forty Glorious Years 1970 - 2010* (Muscat: Ministry of National Economy of Oman Publication, 2010).

ولقد استطاعت السلطنة في ظل إستراتيجية التنمية طويلة المدى الأولى (1970-1995) الانتقال من مجتمع الكفاف إلى مجتمع الوفرة والنماء، وذلك نتيجة تكثيف الجهد وما نتج منه من تحقيق نتائج ملموسة وإنجازات كبيرة في جميع مجالات وأبعاد التنمية الشاملة⁽²⁾. وقد ارتكز الأداء التنموي للسلطنة في المقام الأول على تدفق الموارد النفطية، ثم على الإنفاق الحكومي المرتفع، ومستويات عالية من الاستثمار، واستقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة. وعلى الرغم من الإنجازات التي حققتها السلطنة خلال الفترة المذكورة، فقد ظهرت العديد من التحديات التي واجهت مسيرة التنمية، وما تزال قائمة حتى الآن؛ نذكر منها اعتماد الاقتصاد العماني على مصدر واحد غير متجدد للدخل، وهو النفط، والذي يتأثر مباشرة بعوامل اقتصادية وسياسية وخارجية، والانخفاض المتدرج المتوقع في المخزون النفطي، وضعف التشابك بين قطاع النفط والقطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى⁽³⁾. ومن جانب آخر، اتسع نطاق دور الحكومة في مجال الإنتاج السلعي والخدمي؛ ما يحد من الفرص المتاحة أمام مساهمة القطاع الخاص في هذه المجالات، وقصور بعض القوانين والأنظمة عن توفير البيئة الملائمة لنمو نشاطات القطاع الخاص وتعددتها، وكذلك الاختلالات القائمة بسوق العمل بسبب ضعف مساهمة العمالة الوطنية، وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة في المجال التقني، واستمرار التوسع في استخدام العمالة الوافدة. وذلك إضافة إلى التغيرات الهائلة في منظومة إدارة الاقتصاد العالمي، وبداية تشكل ملامح النظام العالمي الجديد الذي تتصاعد فيه حدة التنافس الاقتصادي والتجاري والتقني، ويعتمد آليات السوق والتحرر الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص.

ولمواجهة تلك التحديات، والسعي إلى تعظيم الاستفادة من التطورات الإيجابية التي طرأت على هيكل الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الأولى من إستراتيجية التنمية (1970-1995)، ومن الموارد الطبيعة التي تزرع بها البلاد، والموقع الجغرافي المتميز للسلطنة، ومن الفرص التي تتيحها ثورة الاتصالات وعوامة الاقتصاد، وبغرض استدامة التنمية وتحسين نوعية الحياة للفرد العماني بوتائر عالية متواصلة، جرى وضع إستراتيجية التنمية طويلة الأجل (الرؤية المستقبلية عمان 2020) لتغطي الفترة (1996-2020). وكانت الأهداف الرئيسية تتمثل بالحد من المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، وخلق فرص عمل لأعداد الشباب المتزايدة بنسق سريع، والاستعداد لعصر ما بعد النفط على المدى الطويل⁽⁴⁾.

والجدير بالذكر أن الرؤية المستقبلية عمان 2020 قامت على ثلاث ركائز أساسية هي: التنوع الاقتصادي، وتنمية رأس المال البشري، وتطوير القطاع الخاص. وانبثقت عن تلك الركائز الثلاث سبعة أبعاد، متمثلة

2 وزارة الاقتصاد الوطني/ سلطنة عمان، الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني - عمان 2020، استراتيجية التنمية طويلة المدى الثانية (1996-2020) (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، 1995).

3 وزارة الاقتصاد الوطني/ سلطنة عمان، الخطة الخمسية الخامسة (1996-2010) (مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، 1995).

4 الرؤية المستقبلية عمان 2020.

باستقرار الاقتصاد الكلي، وتطوير دور الحكومة، وتنمية الموارد البشرية، والتنوع الاقتصادي، وتطوير القطاع الخاص، ورفع مستوى معيشة المواطن العماني، وزيادة درجة دمج الاقتصاد العماني في الاقتصاد العالمي. وقد جرى تحديد الأهداف الكمية ومعايير/ مؤشرات قياس الأداء لكل من تلك الأبعاد من أجل تقييم النجاح المحرز في نطاقها. هذا، وتهدف إستراتيجية التنمية طويلة المدى للفترة (1996-2020)، في المقام الأول إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه عام 1995 كحد أدنى، والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام 2020. كما أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن المالي، وتهيئة الظروف الملائمة للانطلاق الاقتصادي من خلال استخدام عائدات النفط والغاز لتحقيق التنوع الاقتصادي المستمر والمتجدد وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية وتطويرها، وكذلك تدريب المواطنين العمانيين وتنمية مهاراتهم، إضافة إلى انتهاج سياسات تهدف إلى تعزيز المستوي المعيشي للمواطن العماني. وبصفة عامة، فإن هذه الإستراتيجية تهدف إلى استدامة التنمية خلال الفترة (1996-2020) وما بعدها⁽⁵⁾. وترتكز هذه الإستراتيجية طويلة المدى على تحقيق أهدافها من خلال المحاور الأساسية التالية:

- ✦ تنمية الموارد البشرية، وتطوير قدرات العمانيين ومهاراتهم لمواكبة التطورات التقنية، ومواجهة المتغيرات التي تحدث بكفاءة عالية.
- ✦ تهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر بغية تنمية قطاع خاص قادر على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، بأساليب تتسم بالكفاءة والمحافظة على سلامة البيئة، والاستفادة من الموقع الجغرافي المتميز للسلطنة.
- ✦ تعزيز المستوى المعيشي للمواطن، والعمل على تخفيض التباين بين المناطق، وبين فئات الدخل المختلفة، وضمان استفادة المواطنين كافة من ثمار عملية التنمية.
- ✦ المحافظة على المكتسبات التي تحققت في المرحلة السابقة والعمل على صيانتها وتطويرها واستكمال بعض الخدمات الأساسية والضرورية⁽⁶⁾.

هذا، وقد سعت الرؤية المستقبلية عمان 2020 لإعادة التنظيم والتصحيح الهيكلي؛ وذلك أن الغرض الرئيس من عملية التخطيط هو الانتقال بالاقتصاد العماني من اقتصاد يعتمد على الإنفاق العام والنفط والعمالة الأجنبية إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص الوطني والعمالة الوطنية وموارد الطبيعة المتجددة، بخلاف النفط والغاز، وبما يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة.

5 المرجع نفسه.

6 المرجع نفسه.

ثانيًا. تقييم الرؤية المستقبلية عمان 2020

بصفة عامة، يمكن القول إن الاقتصاد العماني قد نما خلال الفترة الماضية بمعدلات فاقت معدل النمو المستهدف في الرؤية؛ إذ بلغ متوسط معدل النمو الحقيقي خلال الفترة (1996-2015) ما يقارب 5 في المئة مقارنة بالمعدل المستهدف لفترة الرؤية، والمقدر بنحو 3.3 في المئة⁽⁷⁾. ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها قطاع النفط والغاز من حيث الأسعار وحجم الإنتاج. ولكن نظرًا لتباطؤ وتيرة النمو في القطاع الخاص والقطاع المالي وسوق العمل وقطاع الصادرات غير النفطية، وعدم نموها بالقدر المستهدف في الرؤية، استمرت تحديات الاقتصاد العماني نفسها منذ فترة صياغة الرؤية⁽⁸⁾.

كما أن عددًا من التحديات والتحولت التي أفرزها المناخ الاقتصادي العالمي التي تواجه الاقتصاد العماني يتعين مواجهتها بالسياسات الملائمة، خاصة في قطاع العمل والتدريب ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في تنمية الطاقات الإنتاجية المحلية، إضافة إلى انخفاض وتيرة نمو الصادرات غير النفطية وضرورة حث القطاع المالي على مساندة باقي القطاعات الاقتصادية.

الجدول (1)

تصورات رؤية عمان 2020 وواقع مساهمتها

المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (1995) (النسبة المئوية)	واقع المساهمة في إجمالي الناتج المحلي (2014) (النسبة المئوية)	تصورات الرؤية المستقبلية (2020) (النسبة المئوية)	القطاع
35	47.5	19	قطاع النفط والغاز
65	59.9	81	القطاعات غير النفطية
10.9	17.5	29	القطاع الصناعي
4.1	1.3	5.1	الزراعة والثروة السمكية
50	41.1	46.9	الخدمات

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني/ سلطنة عمان، كتاب الخطة الخمسية الخامسة (1996-2020)، النشرة الإحصائية الشهرية، تموز/ يوليو، مركز الإحصاء والمعلومات.

لقد استهدفت الرؤية رفع المساهمة النسبية للقطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من 65 في المئة عام 1995 إلى 81 في المئة بحلول عام 2020. ويلاحظ أن هذه النسبة لم تتجاوز 59.9 في المئة عام 2014⁽⁹⁾.

7 World Bank, Oman Vision 2020 Assessment (Washington: World Bank, 2012).

8 المركز الوطني للإحصاء والمعلومات/ سلطنة عمان، الكتاب الإحصائي السنوي 2016 (مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، يوليو 2016).

9 البنك المركزي، سلطنة عمان، التقرير السنوي 2016 (مسقط: ب. م. ع، 2016).

ويتعين المضي قدماً في سياسات التنويع الاقتصادي لتجنب حدوث تراجع كبير في معدلات النمو بعد انتهاء عصر النفط، وذلك من خلال توفير البيئة الملائمة لنمو القطاع الخاص وتطوره لقيادة التنمية في المستقبل، بحيث يكون غير معتمد على أدواته الثلاث (النزعة الاحتكارية والدعم الحكومي والعمالة الوافدة). ومن جانب آخر، فإن الوضع الحالي يتصف بضعف معدلات الادخار والاستثمار في السلطنة، لا سيما الادخار والاستثمار الخاصين اللذين يمثلان أهم ركائز التنمية المستدامة. ويرجع ذلك إلى انخفاض الدخل وارتفاع نسبة الاقتراض الشخصي؛ الأمر الذي يحد من القدرة على الادخار وتوافر الأموال للاستثمار. وعلى المستوى الوطني، يُعاني هيكل ميزان مدفوعات السلطنة من ارتفاع حجم الأموال المحولة إلى الخارج في شكل أموال لتغطية قيمة الواردات من السلع والخدمات، إضافة إلى تحويلات من أجور العمالة الوافدة أو تحويلات دخل الاستثمار الأجنبي في السلطنة؛ الأمر الذي يؤثر في حجم الأموال المتوافرة للاستثمار المحلي.

وعلى الرغم من تغير العديد من المعطيات الاقتصادية عما جرى افتراضه عام 1995، ومنها أسعار النفط والغاز، فقد تم تحقيق نسبة كبيرة من الأهداف المحددة في الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني. ولقد أدى ارتفاع أسعار إنتاج النفط والغاز وحجمه إلى ارتفاع الدخل المتولد للقطاع العام؛ الأمر الذي أسهم في مواصلة الدور المهم الذي يؤديه هذا القطاع في تحريك العجلة الاقتصادية، في حين ركزت الرؤية على تنامي دور القطاع الخاص للاضطلاع بدور أكبر في خدمة التنمية الاقتصادية⁽¹⁰⁾. وفي قطاع الغاز، أدى انخفاض حجم احتياطات الغاز بنسبة 40 في المئة عما كان متوقعاً أثناء صياغة الرؤية المستقبلية إلى مواجهة الحكومة تحدياً كبيراً تمثّل بالمفاضلة بين استخدام الغاز لدعم الاستهلاك والصناعة المحلية، والتصدير لتدعيم موارد المالية العامة، والحقن في آبار النفط لتعزيز إنتاجيتها. وعلى صعيد تحفيز النشاط الاقتصادي، اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام، وخاصة المصروفات الاستثمارية)، أسفرت عن نمو قطاع البناء والتشييد وكذلك قطاعي التجارة والنقل. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه من المهم تغيير السياسات الحالية في هذا الخصوص، بحيث يتسنى للحكومة أن تجني ثمار استثماراتها وتبدأ بانتهاج سياسات جديدة تساعد على تنويع قاعدتها التصديرية؛ إذ تمثّل القيمة المضافة لقطاعات التجارة والبناء والتشييد والنقل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي؛ الأمر الذي سيحد من إمكانيات السلطنة في توسيع قاعدتها التصديرية وتنويعها.

التقييم القطاعي

قطاع الطاقة

لقد نجح قطاع الطاقة في تحقيق إنجازات تجاوزت المخطط في الرؤية المستقبلية، ويرجع ذلك في الأساس لعاملين رئيسيين: الأول هو الارتفاع الكبير في أسعار النفط مقارنة بما هو مخطط له، والثاني هو

زيادة الإنتاج وارتفاع الاحتياطيات بفضل استخدام أفضل التقنيات في هذا المجال متمثلة بأساليب الإنتاج المعززة (Enhance Oil Recovery, EOR)؛ إذ تُعدُّ السلطنة البلد الوحيد على مستوى العالم الذي يستخدم بنجاح ثلاثاً من التقنيات الخاصة لاكتشاف النفط واستخراجه (الحرارة، والغاز، والمواد الكيماوية)؛ الأمر الذي يتيح للسلطنة أن تكون مصدراً مهماً لتصدير هذه النوعية من الخدمات والتقنيات الفريدة. ولقد انعكس تحسن كفاءة عمل المصافي في تعظيم الاستفادة من إنتاج النفط الخام وتحويله إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية. كما نجح هذا القطاع في تحقيق نسب تعمين عالية.

قطاع العمل

استهدفت الرؤية المستقبلية رفع مساهمة القوى العاملة الوطنية إلى إجمالي عدد السكان العمانيين من 17 في المئة عام 1995 إلى 50 في المئة بحلول عام 2020؛ في حين لم تبلغ هذه النسبة إلا نحو 14 في المئة عام 2008. وكذلك استهدفت رفع معدل التعمين في القطاع الخاص من 15 في المئة عام 1995 إلى 75 في المئة عام 2020، إلا أن هذا المعدل لم يتجاوز 5.14 في المئة عام 2008. وعام 2015، بلغت نسبة التعمين في القطاع العام 85 في المئة، وفي القطاع الخاص 11 في المئة⁽¹¹⁾. ولذلك يظهر جلياً أن احتمالات تحقيق الرؤية في قطاع العمل ضعيفة؛ ما يحتم مراجعة السياسات الخاصة بهذا القطاع ووضع أهداف أكثر واقعية. وتجدر الإشارة إلى أن تركيبة سوق العمل وخصائص الوضع السكاني في السلطنة فريدة؛ إذ تتميز بارتفاع نسبة الشباب (الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة) عن 65 في المئة من إجمالي عدد السكان، والارتفاع النسبي في معدل النمو السكاني، وانخفاض نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل، وعدم قدرة القطاع العام على التوسع في توفير الوظائف. ولذلك يتعين على السلطات المعنية أخذ التدابير الضرورية لاحتواء هذا العنصر المهم من عناصر الإنتاج؛ ذلك أن تفاقم مشكلة الباحثين عن العمل من المؤكد أن تحد من قدرة الاقتصاد العماني على النمو في المستقبل⁽¹²⁾. ويُعدُّ هذا القطاع من أكثر القطاعات إخفاقاً في تحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد العماني في الرؤية المستقبلية؛ إذ لا تزال العمالة الوافدة تمثل ما نسبته 75 في المئة من إجمالي القوى العاملة في السلطنة. ويتركز عدم التوازن هذا في تركيبة العمالة في القطاع الخاص؛ إذ تمثل العمالة الوافدة أكثر من 85 في المئة من حجم العمالة في هذا القطاع. ومن ثم، يتعين أن تأتي معظم الوظائف من القطاع الخاص في المرحلة المقبلة، الأمر الذي يستلزم بالضرورة تحسين نوعية الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب، بحيث تكون أكثر مواءمة لسوق العمل وزيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك التركيز على القطاعات كثيفة العمالة؛ مثل قطاع السياحة وقطاع الأسماك⁽¹³⁾.

11 التقرير السنوي 2016.

12 World Bank, Oman Investment Climate Assessment: Towards a comprehensive SME Development Strategy for The Sultanate of Oman (Washington: The World Bank, 2004).

13 التقرير السنوي 2016.

القطاع الخاص

استهدفت الرؤية المستقبلية رفع المساهمة النسبية لاستثمار القطاع الخاص في إجمالي الاستثمار من 30 في المئة عام 1995 إلى 91 في المئة عام 2020. في حين تشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن استثمارات القطاع الخاص لم تتجاوز 35 في المئة من إجمالي الاستثمار عام 2008، مع ملاحظة عدم توافر بيانات دقيقة في هذا الشأن. ومن جانب آخر، لم يحقق القطاع الخاص هدف الرؤية ليكون قاطرة النمو والمصدر الرئيس لتوظيف الباحثين عن العمل؛ إذ استهدفت الرؤية توظيف 400 ألف عماني وعمانية، في حين أنه لم يجر توظيف سوى نصف هذا العدد حتى نهاية عام 2014⁽¹⁴⁾. ويتأكد الاهتمام بهذا القطاع ودعمه بطريقة يستطيع من خلالها المساهمة الفعالة في خدمة الاقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة، وذلك من خلال التركيز على بناء قدرات القطاع الخاص ودفعه لتوسع نطاق مشاركته في تسيير الاقتصاد العماني؛ الأمر الذي لن يتأتى إلا بالقضاء على المعوقات التي تحد من نهضته. هذا، وتؤكد معظم التجارب الدولية أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ومصدر مهم لخلق الوظائف وليس القطاع العام⁽¹⁵⁾. ويمكن للسلطة الاستفادة من عدد من التجارب الناجحة للتغلب على العديد من المعوقات التي تواجه القطاع الخاص العماني، والتي توصي بضرورة تحمل القطاع المالي مسؤوليته على صعيد تمويل مؤسسات القطاع الخاص، سواء من خلال وضع سياسات توجيهية وتشجيع وتوفير للتمويل اللازم لهذه المؤسسات، أو من خلال خلق سوق تمويلية رائدة في هذا المجال، أو مضاعفة حجم التمويل المقدم حاليًا من المؤسسات والبرامج التمويلية الحالية. وكذلك تنمية الموارد البشرية المحلية من خلال رفع كفاءة برامج التعليم والتدريب والتأهيل بما يتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

التنوع الاقتصادي

لقد استهدفت الرؤية رفع المساهمة النسبية للقيمة المضافة للقطاعات غير النفطية في إجمالي الناتج المحلي من 66 في المئة عام 1995 إلى 91 في المئة بحلول عام 2020. ويلاحظ أن هذه النسبة لم تتجاوز 71 في المئة عام 2015. وعلى الرغم من الزيادة النسبية للنشاطات غير النفطية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجمالي الإيرادات العامة، وإجمالي الصادرات السلعية، فلا يزال ثمة العديد من أوجه القصور، والتي قد تعزى إلى ارتباط نشاطات التنوع مباشرة بأداء القطاعات النفطية، وعدم الربط

14 سلطنة عمان، غرفة التجارة والصناعة، التقرير السنوي 2015 (مسقط: 2015).

15 Martin Hvidt, "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends," Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States, no. 27 (London: London School of Economics and Political Science, 2013), accessed on 20/12/2016, at: <https://goo.gl/dU5hMh>

بين سياسات التنويع وسياسات تنمية القطاع الخاص، وكذلك سياسات تشغيل القوى العاملة الوطنية، إضافة إلى أوجه القصور التي صاحبت عمليات التنفيذ والمتابعة والتقييم. ومن جانب آخر يعزى ذلك إلى البنية الاقتصادية غير المتوازنة، التي يعكسها العديد من المؤشرات الكلية مثل توزيع القوى العاملة بين النشاطات الاقتصادية المختلفة، وتركز هيكل التجارة الخارجية بدرجة ملحوظة في صادرات النفط الخام والغاز الطبيعي لدفع ثمن السلع والخدمات المستوردة؛ الأمر الذي له انعكاسات سلبية كبيرة على استدامة التنمية في المدى الطويل.

إخفاقات رؤية عمان 2020 وجوانبها المضيئة

الجوانب المضيئة للرؤية

شهدت الفترة المنقضية من الرؤية المستقبلية 2020 تنفيذ العديد من البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة؛ نذكر منها تطوير البنية الأساسية واستكمالها من المطارات والطرق والبنية الأساسية المرتبطة بموانئ صحار، وصلالة والدقم، وإنشاء العديد من الصناعات البتروكيماوية، وإنشاء المناطق الصناعية والمناطق الحرة، وكذلك إنشاء العديد من المشاريع السياحية المتكاملة. ويمكن رصد التطورات الإيجابية التي شهدتها الاقتصاد العماني من خلال التغيرات التي طرأت على عدد من المؤشرات مثل إجمالي الناتج المحلي، ودخل الفرد ومستوى معيشته، ومدى تنوع الهيكل الاقتصادي، وهو الاستثمار بمعدلات كبيرة أتاحت المزيد من فرص العمل للمواطنين. هذا، وقد نجحت الرؤية المستقبلية 2020 في تحقيق العديد من النجاحات يأتي على رأسها استقرار الاقتصاد الكلي، خاصة فيما يتعلق باستدامة النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة، والحفاظ على الاستقرار النقدي وسعر الصرف. ومن جانب آخر، نلاحظ نجاحاً نسبياً يتمثل بزيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، والتحسين في مستوى المعيشة، وزيادة المشاركة في التعليم العالي، وهو القطاعات غير النفطية⁽¹⁶⁾. وعلى الصعيد الاجتماعي، رفعت منظمة الأمم المتحدة تصنيف السلطنة في تقريرها عن التنمية البشرية لعام 2006 إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية العالية، بناء على ما تم إحداثه من نقلة نوعية في مجالي الصحة والتعليم. وعلى الصعيد الاقتصادي، صنفت لجنة النمو والتنمية التابعة للبنك الدولي السلطنة ضمن الثلاث عشرة دولة في العالم التي حققت نموًا متواصلًا وبأعلى المعدلات في خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁷⁾.

16 Minister of National Economy, *Forty Glorious*.

17 World Bank, *Oman Vision 2020*.

جوانب الإخفاقات

على الرغم من الإنجازات المحققة على مختلف الأصعدة، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 6 مرات، وارتفاع نصيب الفرد منه من 2491 ريالاً عمانياً عام 1995 إلى 7876 ريالاً في نهاية عام 2014، فثمة العديد من جوانب القصور؛ إذ لم توفق الرؤية في تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة: من بينها إدارة دورة النشاطات التجارية، وإعادة هيكلة الاقتصاد العماني الذي مازال معتمداً بصفة ملحوظة على الإنفاق الحكومي المتأني من تصدير النفط والغاز، ومن جانب آخر، تلبية الطلب المحلي للسلع والخدمات من خلال الاستيراد والعمالة الوافدة. وبالنسبة إلى إدارة السياسة المالية، لم يتحقق الهدف طويل الأمد للفصل بين ميزانيات الحكومة، وارتفاع أسعار النفط. أضف إلى ذلك أن النمو في الإنفاق الحكومي عند المستويات الحالية غير قابل للاستمرار. كما لا يزال للحكومة الدور الرئيس في مجال الإنتاج، ولم يجر سوى تقدم محدود على طريق تنويع القطاع الخاص وتنميته. وعلى الرغم من الأهداف الواضحة لتطوير القطاع الخاص، فلا تزال الصناعات تعتمد اعتماداً كبيراً على المبادرات الحكومية. وقد أدى عدم وجود قطاع خاص ديناميكي إلى الحد من توفير فرص العمل، وهو ما يتضح من المساهمة المحدودة للقطاعات غير النفطية. ومع أن رؤية عمان 2020 تهدف إلى التوسع، فإن القطاع الخاص يميل إلى تركيز الموارد في النشاطات الأقل إنتاجية، مثل البناء والخدمات المحلية. وكانت مشاركته في النشاطات ذات القيمة المضافة العالية محدودة؛ ومن ثم فقد شهد القطاع الخاص القليل من الابتكار والتطور التكنولوجي⁽¹⁸⁾. ولا شك في أن هذا أمر في غاية الأهمية، في ضوء جهود سلطنة عمان الرامية إلى تحقيق مزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. فلكي تصبح الشركات العمانية منافسة للشركات الأجنبية عالمياً ومحلياً، فعليها أن تصبح مبتكرة وديناميكية. ومن جانب آخر كان للضعف في تنمية القطاع الخاص تداعيات سلبية على اتجاهات العمالة؛ فالعمالة الوطنية تفضل المناصب الحكومية التي تقدم امتيازات أكبر. ولم تنجح السياسات حتى الآن في جعل وظائف القطاع الخاص أكثر جاذبية. وتتفاقم صعوبة توظيف المواطنين في القطاع الخاص من خلال فجوة المهارات بين المواطنين الباحثين عن العمل، ومتطلبات سوق العمل. ولقد أسفر الجهد المتواصل للحد من هذه الفجوة، من خلال تطوير مهارات قوة العمل التنافسية وإصلاح التعليم والتدريب، عن نتائج متباينة⁽¹⁹⁾.

ثالثاً. قراءة في التجربة التنموية العمانية في ضوء الرؤية المستقبلية عمان 2020

تعددت الأسباب التي أدت إلى تحقيق النتائج المذكورة منها المحلية والإقليمية والعالمية، نذكر منها الأزمات العالمية مثل؛ انهيار أسعار النفط عام 1998 وكذلك عام 2014، والأزمات المالية والاقتصادية

18 World Bank, Oman Investment.

19 Ibid.

التي عصفت باقتصادات عدد من الدول في مختلف أنحاء العالم. ويجب ألا نخفل ما يسمى "أزمة الربيع العربي" عام 2011. وقد تضافرت تلك الأزمات لإعاقة تنفيذ أهداف الرؤية المستقبلية. كما أن الرؤية وضعت أهدافاً طويلة المدى، ولكنها لم تتطرق إلى الإستراتيجيات، والخطط التنفيذية، ومؤشرات قياس الأداء، وأدوات التقييم والمراجعة. أضف إلى ذلك أنه لم يجر إشراك أصحاب العلاقة، وخاصة القطاع الخاص وأطراف المجتمع، لضمان حدوث التحول المطلوب. كما أن الرؤية لم توضح لأصحاب العلاقة بالتنفيذ الأدوار والمسؤوليات؛ ومن ثم، لم تنجح في بناء أطر التنسيق بين الأطراف المعنية، وظلت الشفافية والمساءلة مفقودتين. ومن جانب آخر، افتقدت الرؤية إلى الديناميكية ونظم التفاعل مع المتغيرات المحلية والعالمية، وظلت أهداف الرؤية متصلة وغير مترابطة مع الخطط الخمسية والسنوية والإطار المالي. ومما يؤخذ على هذه الرؤية كذلك، عدم وجود جهاز معني بتنفيذها. ويضاف إلى ما سبق عدم توافر بيانات ومعلومات إحصائية لقياس الأداء وتقييم التقدم المحرز، وتركيزها على الكم وليس الجودة فيما يتعلق بتنمية رأس المال البشري والابتكار. وهو الأمر الذي يمكن رصده من خلال عدم التوافق بين الوظائف المتوافرة ومخرجات مؤسسات التعليم والتدريب.

نستعرض فيما يلي الصورة الكلية للتجربة التنموية العمانية، والتي قد تساهم في توضيح الجذور الرئيسة لهذه الإخفاقات، بما يساعد على التعامل معها. وفي هذا الإطار، يُعزى تباين نتائج الرؤية المستقبلية 2020 إلى عدد من العوامل تتمثل بمحدودية النجاح في تنويع مصادر الدخل، وتنمية الموارد البشرية الوطنية، وبناء قطاع خاص قوي وتنافسي، والاعتماد المفرط على الاستيراد والعمالة الوافدة، ومن ثم هشاشة تركيبة الاقتصاد، وتعرضه لضغوط ملحوظة كالتى نشهدها اليوم جراء انخفاض أسعار النفط. وتنعكس هذه العوامل سلباً على إنتاجية دورة النشاطات التجارية المحلية، ومدى توازن العلاقة بين الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص وتكاملها، وحكمة السياسات المتبعة في السنين السمان والسنين العجاف للدورة الاقتصادية المحلية في الأجل البعيد.

دورة النشاطات التجارية المحلية

لقد ظلت دورة النشاطات التجارية المحلية معتمدة على إيرادات النفط والغاز بوصفها مولدات رئيسة للدخل والطلب المحلي؛ وفي المقابل، اعتمدت على الواردات والعمالة الوافدة في تلبية الاحتياجات المحلية؛ ما انعكس في بقاء الدورة الاقتصادية المحلية هشة وعرضة لتقلبات أسعار النفط. ومن جانب آخر، كان الاهتمام بتنمية قطاع النشاطات النفطية على حساب تنمية القطاع الخاص. ومن المهم أن نركز سياسات المرحلة المقبلة على معالجة أوجه الخلل في جانبي دورة النشاطات التجارية المحلية، بحيث تعضد وتعزز الجوانب الإنتاجية، والتي تتمثل بتعزيز الصادرات بأنواعها، وزيادة الاستثمارات، سواء كانت حكومية أو خاصة أو محلية أو خارجية. وفي المقابل، ستعمل على الحد من النزيف الخارجي المتمثل بالواردات من السلع والخدمات، وكذلك التحويلات الجارية، سواء في صيغة تحويلات العمالة

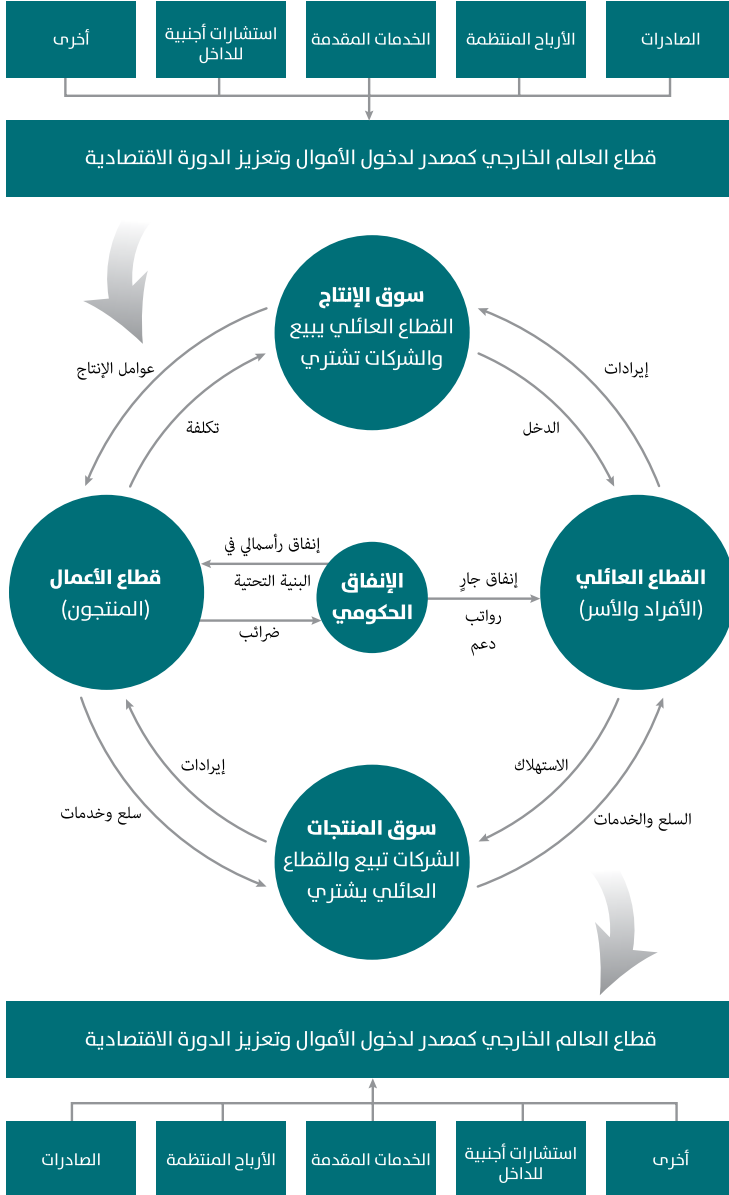
أو أرباح للشركات العاملة. وتجدر الإشارة إلى وجود اعتماد وتأثير متبادلين، ولو بدرجات متفاوتة، بين مكونات أي اقتصاد. وتكمن صعوبة إدارة الاقتصاد في معرفة مدى التأثير المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة وطبيعته: من يؤثر؟ ومن يتأثر؟

تلجأ الدول لإدارة دورتها الاقتصادية إلى العديد من الوسائل؛ من بينها دراسة هيكل التبادل التجاري، والعمل على تلبية السلع والخدمات المطلوبة محلياً من خلال إيجاد قطاع خاص (شركات) قادر على إنتاجها. وفي حالة ضعف قدرات القطاع الخاص، تتدخل الحكومة بالعديد من الوسائل لتعزيزها والدخول في شركات إستراتيجية، سواء مع شركات محلية أو اجتذاب شركات عالمية (الاستثمار الأجنبي المباشر) متخصصة في النشاطات المطلوبة، سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدمية؛ بحيث تدخل الحكومة بصفة مساهم مباشر في رأس المال والإدارة لضمان تحقيق الأهداف المبتغاة في استدامة التنمية في الأجل الطويل⁽²⁰⁾.

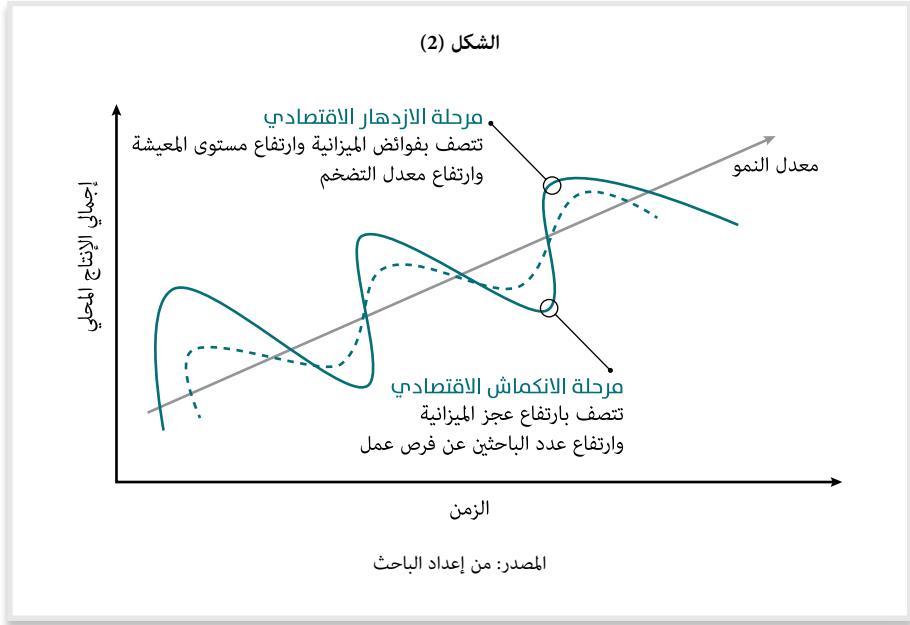
العلاقة بين الحكومة والمجتمع والشركات

تمثل طبيعة العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة قوة داعمة وركيزة أساسية لإنجاح أي رؤية مستقبلية. ذلك أنه توجد بين هذه الأطراف الثلاثة تقاطعات مهمة؛ فالمجتمع يبحث عن بيئة آمنة ومستوى معيشي ملائم وخدمات كافية ومتوافرة، في حين أن أفراد المجتمع مطالبون بأن يكونوا مبادرين ومنتجين، والحكومة تسعى لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتوفير إيرادات كافية لتمويل عملياتها. وفي الجانب الآخر، يتطلع قطاع الشركات إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها، وتحقيق عوائد مجزية على الاستثمار، في حين أنه مطالب بتوفير فرص عمل لأفراد المجتمع، وتمويل عمليات الحكومة من خلال الضرائب. والجدير بالذكر أن نجاح العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة يعتمد على ثلاثة مقومات أساسية هي الثقة المتبادلة، والشفافية، والمساءلة. وتواجه الدول النفطية تحدياً كبيراً يتمثل بإيجاد توازن وتكامل في هذه العلاقة، خاصة عندما يؤدي بعض أفراد المجتمع أدواراً مختلفة في الوقت نفسه، بحيث يكونون متخذي قرار وأصحاب أعمال؛ ما يتيح الفرصة لفئة محدودة من أفراد المجتمع لأخذ الأفضلية على حساب البقية. ولقد نجم عن نموذج النمو القائم على النفط أن أصبحت الحكومة هي الطرف الأقوى؛ ومن ثم كان تحديد أفضلية ترتيب أولويات التنمية بما تراه ملائماً، وهو ما قد لا يتوافق بالضرورة مع ما تراه الأطراف الأخرى. وهنا يتعين التنويه إلى أهمية تحقيق التوازن؛ إذ أدت تداعيات العولمة والتغير في مراحل التنمية وزيادة عدد السكان ومستوى تعليمهم وتوقعاتهم إلى تغيرات كبيرة في العلاقة بين الحكومة والمجتمع في الدول النفطية. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن عدم نجاح العديد من الدول الريعية في بناء اقتصادات قوية وتنمية شاملة مستدامة، مع أن الإيرادات

الشكل (1)



المصدر: من إعداد الباحث



وفيرة، يعود لسببين؛ يكمن الأول في أن العلاقة بين الحكومة والمجتمع والشركات ظلت غير متوازنة بما يسمح بالاستفادة من هذه الإيرادات على نحو أمثل وأكثر فاعلية، بخلق قواعد متينة واستخدام أمثل للموارد. ولقد أنتج هذا الوضع عقدًا اجتماعيًا بين الطرفين في الاقتصادات الريعية، يشير إلى أن مدى تمتع الحكومة بالسلطة والنفوذ يتأثر بدرجة ملحوظة بكيفية توزيع الإيرادات على أفراد المجتمع؛ بحيث يحصل المواطنون على قدر من ريع النفط مثلاً، بينما تتمتع الحكومة بقدر ملحوظ من السلطة والنفوذ. ويتمثل السبب الثاني بأن الإنفاق الحكومي الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات لم يؤدي إلى تنمية حقيقية للقطاعات الإنتاجية، وإنما اعتمد على الاستيراد؛ وهذا ما يسمى بعدم توازن المدخلات مع المخرجات للاقتصاد، وقد سبقت الإشارة إليه في دورة النشاطات التجارية المحلية.

الدورة الاقتصادية المحلية خلال الأجل الطويل

كما هو معلوم، تحكم الدورة الاقتصادية قوانين التآرجح بين فترات الطفرة والركود؛ ولا يخفى أن مدى النجاح في التصدي للتحديات التنموية مرتبط إلى حد كبير بمدى إحكام إدارة الدورة الاقتصادية، ورسالة السياسات المتبعة في مراحل الازدهار (السنين السمان)، ومراحل الانكماش (السنين العجاف)، كما هو موضح في الشكل (2). وبالنسبة إلى السلطنة، تبرهن هذه الدورة على نجاح التصدي لمختلف الأزمات التي مرت بها في مسيرتها، سواء كانت نفطية، أو مالية، أو تقلبات إقليمية، واستطاعت التعامل معها باستخدام آليات مختلفة تتلاءم مع مرحلة النمو والجاهزية. والجدير بالذكر أن النمو المحقق في الحقبة

الماضية كان معتمداً على الاستهلاك بدرجة كبيرة؛ ومن المهم العمل في المرحلة المقبلة على تحقيق نمو قائم أساساً على الاستثمار وليس على الاستهلاك.

هذا، وتمر سلطنة عمان بمرحلة انتقالية أفرزتها مستجدات العولمة، وما صاحبها من ثورة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات، إضافة إلى قصر عمر الموارد النفطية المحلية نسبياً، وتقلبات أسعارها، ومتطلبات سوق العمل المحلية، ونموذج التنمية القائم على إدارة الحكومة للقاطرة الاقتصادية، وما نتج من ذلك من تداعيات على بيئة الأعمال بصفة عامة. وينطوي ذلك بالضرورة على عدد من التحديات نبرزها كالتالي:

✦ **التحدي الديموغرافي:** ويتمثل بتزايد أعداد الباحثين عن فرص عمل، وصعوبة استيعابهم في القطاع الحكومي، وعدم جاهزية القطاع الخاص، وزيادة عدد الطلبة الباحثين عن فرص التعليم العالي، وعبء تمويل تكلفة دراستهم على ميزانية الحكومة سواء محلياً أو خارجياً. أضف إلى ذلك الأعداد الكبيرة غير المنتجة نسبياً والعاملة في القطاعات الحكومية العسكرية والمدنية، والكيفية يمكن بها حشد هذه الطاقات وتوجيهها إلى القطاعات الإنتاجية. هذا فضلاً عن تزايد عدد المواليد بمعدل 30 في المئة سنوياً منذ بداية 2012، وانعكاساته على طلب خدمات التعليم والصحة وغيرها في المرحلة المقبلة⁽²¹⁾.

✦ **التحدي المالي:** ينجم عن الانخفاض الكبير في الإيرادات العامة للدولة بما يقدر بأكثر من 45 في المئة، نتيجة انخفاض أسعار النفط، وما يمثله ذلك من تحدٍ مزدوج للميزانية العامة لتمويل الإنفاق العام (الجاري والرأسمالي)؛ وكذلك ضرورة تكوين احتياطات كافية لدى البنك المركزي العماني لتغطية عجز الحساب الجاري من ميزان المدفوعات الناجم عن الاعتماد المفرط على العالم الخارجي لتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات.

✦ **التحدي الاقتصادي:** ويتمثل بدورة النشاطات التجارية المحلية والمعتمدة بدرجة ملحوظة على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي؛ ما أسفر عن خلل كبير في هيكل الاقتصاد، وضعف القطاع الخاص، واعتماده إلى حد كبير على الدعم الحكومي والعمالة الوافدة والنزعة الاحتكارية.

ومن الإنصاف القول إن هذه التحديات ليست مقصورة على السلطنة؛ إذ تعاني غالبية اقتصادات الدول الربية الظاهرة نفسها، وتهيمن إيرادات النفط على المالية العامة؛ ما حد من الحاجة إلى الاهتمام بباقي القطاعات. ولكنه من الضروري إحداث نقلة نوعية في مختلف نظم إدارة الاقتصاد العماني وآلياتها حتى تتمكن السلطنة من التعامل مع عصر ما بعد النفط بفكر يتلاءم مع المعطيات الجديدة، ولا سيما أن الإنجازات المحققة خلال الحقبة الماضية وما تزخر به السلطنة من موارد طبيعية وإمكانات توفر أرضية صلبة للانتقال السلس إلى طور ثانياً من التنمية. ومن المؤكد أن التعامل مع هذه التحديات

ليس مهمة سهلة ويتطلب تكاتف الجميع، ومعرفة حقيقة جذور هذه التحديات وتشابكاتها، وأهمية التعامل معها بشفافية ومهنية عالية.

الخاتمة

لا يخفى أن هيكل الاقتصاد العماني ليس هيكلًا مثاليًا؛ ويعزى ذلك إلى هيمنة قطاع وحيد هو قطاع النفط والغاز على مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد، وما ينتج من ذلك من تأثير سلبي في حالة انخفاض الإنتاج أو/ وانخفاض أسعار النفط؛ الأمر الذي من شأنه أن يعوق تحقيق التنمية المستدامة بصفتها عملية ديناميكية تعتمد على أداء قطاعات الاقتصاد كافة. ومن المعروف أن هيكل الاقتصاد العماني، كغيره من الاقتصادات الخليجية، يتكون من عدد من المقومات الأساسية التي يجب أن تُبنى عليها خطته؛ ومن المهم فهم كيفية تداخل العلاقات فيما بينها في ضوء المزايا النسبية للسلطنة واحتياجات كل مرحلة⁽²²⁾. وعلى الرغم من الاختلافات بين هذه الاقتصادات، فإن القاسم المشترك بينها هو سعيها لخلق قطاع خاص قادر على إنشاء صناعات تنافسية، والترويج العلمي المنظم للاستثمار والصادرات.

وقد اتضح لنا جليًا من خلال هذه الورقة أن اقتصاد السلطنة يعاني فقد حلقة تربط النمو الاقتصادي المحقق مع دور فاعل للقطاع الخاص⁽²³⁾؛ إذ تخفي معدلات النمو الكبيرة والمرتكزة على النشاطات النفطية (النفط والغاز) اختلالات جوهرية في جميع عوامل الإنتاج الأربعة المعروفة (رأس المال، والعمل، والأرض، والتنظيم). وما يؤخذ على مسار الإنفاق العام على مشاريع البنية الأساسية، والذي يحتل الصدارة في بنود صرف الموازنات الخليجية، أنه لا يتوافق مع الإنفاق على إعداد حقيقي للكوادر البشرية القادرة على إدارة تلك المشاريع العملاقة بكفاءة عالية لتحقيق العوائد المرجوة منها. ولقد أثبتت التجارب التنموية على مستوى العالم أن تدخل الدولة ووضعها للرؤية المستقبلية وما يتبعها من خطط وبرامج ليسا كافيين للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة، وما يستلزمه ذلك من ضرورة قيام الدولة ببناء مؤسسات وقاطرات نمو تقود وتقوم بدور مفصلي، وتأمين التحول إلى ما بعد عصر النفط⁽²⁴⁾. وتجدر الإشارة إلى أن سلطنة عمان تبنت العديد من النماذج الناجحة - للتغلب على المعوقات التي تحول دون انطلاق الاقتصاد العماني بالدرجة المنشودة - والتي من بينها إنشاء بنك التنمية العماني، والمحطة

22 إن ما قد يؤثر في مسار اقتصاد دولة ما إيجابيًا قد لا يؤثر بالضرورة في اقتصاد دولة أخرى بالطريقة نفسها، ولذا يتعين ربط النتائج بمسبباتها.

23 Economic and Social Commission for Western Asia/United Nations, *Economic diversification in the oil-producing countries: The case of the Gulf Cooperation Council Economies* (New York: United Nations, 2001).

24 على سبيل المثال، دور وزارة التجارة الدولية والصناعة في التجربة اليابانية، وبنك التنمية السنغافوري في نهضة سنغافورة، والمعهد الكوري للتنمية في قيادة نهضة كوريا الجنوبية.

الواحدة، وصندوق رفد، ومبادرات تنمية الموارد البشرية، وغيرها؛ إلا أن تأثيرها في إحداث التغيير المطلوب ظل محدوداً. ويعزى ذلك إلى أنها تطبق على نطاق ضيق، سواء لعدم كفاية الأموال المخصصة لها أو لعدم إدارتها بالكفاءة المطلوبة، إضافة إلى أنها تديرها قيادات حكومية مثقلة بالأعباء الأخرى.

وإن دوام الحال من المحال؛ ولذا لا بد من اتخاذ خطوات عملية تضمن مستوى عيش كريم للأجيال المقبلة، وتحويل الاقتصاد العماني من الريعية إلى الإنتاجية. ومن المؤكد أن نجاح العديد من الدول في هذا المضمار لم يكن وليد الصدفة والتمني، وإنما من خلال إيجاد مؤسسات لديها نظرة شمولية، وتعمل على هندسة هذه العملية، وتعي أهميتها وتعمل على توجيه جميع الموارد والطاقات لتحقيق هدف مشترك في ظل خصوصية كل اقتصاد⁽²⁵⁾. وعلى الرغم من تصاعد تعقيدات الحياة، فإن سلطنة عمان تملك العديد من المقومات لتجاوز التحديات الآتية، والأرضية ملائمة لإحداث تغيير هيكلي، وتهدد الطريق لمرحلة ما بعد النفط والاقتصاد القائم على التنوع، وتطوير قدرات الإنسان ومهاراته، والاعتماد على الشباب لأخذ زمام المبادرة في المرحلة المقبلة.

تبدو حاجة ملحة إذاً إلى إيجاد قنوات تواصل بين جميع أطراف العملية التنموية، ليدرك الجميع جسامة التحديات، وأن المنافسة صعبة، وأن تحقيق مستقبل أفضل للجميع مرهون بتعاون الجميع. ويتطلب ذلك تبني أساليب ملائمة لتغيير القنوات المتأصلة، والتي تحد من استنهاض روح الشباب وإقبالهم على مزيد من العطاء، من خلال التركيز على العوامل النفسية (السمات الشخصية، والذكاء، واحترام الذات)؛ والعوامل الاجتماعية (الثقة، والموقف، والمعتقدات، والتعليم، والمعارف العامة عن وظائف في القطاع الخاص، والقدرات والمهارات الشخصية)؛ والعوامل المحفزة (قانون العمل والتنظيم، والنظرة الاجتماعية، والدخل والأجور، والفوائد وسياسة التقاعد، والمعاشات التقاعدية). وهي التي تحوّل مشاركة الشباب العماني عن العمل في القطاع الخاص. وثمة حاجة إلى فكر خلاق قادر على تشغيل محركات النمو وتشمل الحكومة، والقطاع الخاص والجامعات، مع منح الأولوية للقطاع الخاص ليكون القاطرة الرئيسة للنمو والتنمية المستدامة، وتكون فيه العمالة الوطنية في الصدارة، وأن يعتمد على سياسات استباقية تعتمد على دراسات ومبادرات مجتمعية.

25 Miklos Koren & Silvana Tenreiro, "Volatility, diversification and development in the Gulf Cooperation Council countries," Kuwait programme on Development, Governance and globalisation in the Gulf States, Research Paper no. 9 (London: London School of Economics, 2010).

References

المراجع

العربية

- البنك المركزي العماني / سلطنة عمان. التقرير السنوي 2016. مسقط: 2016.
- غرفة التجارة والصناعة / سلطنة عمان. التقرير السنوي 2015. مسقط: 2015.
- المركز الوطني للإحصاء والمعلومات / سلطنة عمان. الكتاب الإحصائي السنوي 2016. مسقط: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، يوليو 2016.
- وزارة الاقتصاد الوطني / سلطنة عمان. الخطة الخمسية الخامسة (1996-2010). مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، 1995.
- ———. الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني - عمان 2020، إستراتيجية التنمية طويلة المدى الثانية (1996-2020). مسقط: وزارة الاقتصاد الوطني، 1995.

الأجنبية

- United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. *Economic diversification in the oil-producing countries: The case of the Gulf Cooperation Council Economies*. New York: United Nations, 2001.
- Hvidt, Martin. "Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends." Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. Research Paper, no. 27. London: London School of Economics and Political Science, 2013.
- Koren, Miklos & Silvana Tenreyro. "Volatility, diversification and development in the Gulf Cooperation Council countries." Kuwait programme on Development, Governance and globalisation in the Gulf States. Research Paper no. 9. London: London School of Economics, 2010.
- Sultanate of Oman, Minister of National Economy. *Forty Glorious Years 1970 - 2010*. Muscat: Ministry of National Economy of Oman Publication, 2010.
- World Bank. *Oman Investment Climate Assessment: Towards a comprehensive SME Development Strategy for The Sultanate of Oman*. Washington: The World Bank, 2004.
- ———. *Oman Vision 2020 Assessment*. Washington: World Bank, 2012.